

Access to
Knowledge
إتاحة المعرفة



" New Tools for the
Dissemination of Knowledge
and the Promotion of
Innovation and Creativity:
Global Developments and
Regional Challenges "

New Tools for
Open Knowledge

ترخيص الموارد الرقمية كيفية تفادي العثرات القانونية

تأليف

إيمانويل جيفارا

الطبعة الثانية

2001

ترجمة

مكتبة الإسكندرية

تحرير ومراجعة قانونية

هالة السلماوي

العنوان: ترخيص الموارد الرقمية كيفية تفادي العثرات القانونية

Original English title: Licensing Digital Resources How to avoid the legal pitfall

تأليف: إيمانويل جيافارو

النص الأصلي لهذا الدليل صدر باللغة الإنجليزية تحت عنوان: (Licensing Digital Resources How to avoid the legal pitfall) عام (2001). وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية بتصريح من المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات و المعلومات والتوثيق (EBLIDA)؛ ومن ثم تقع عليها مسئولية جودة الترجمة. وفي حال وجود أية اختلافات يتم الرجوع إلى النص الأصلي.

النسخة العربية ترجمة مكتبة الإسكندرية تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوي

الآراء الواردة في هذا البحث تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية.

© (2009) مكتبة الإسكندرية حقوق الطبع محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إصدار المعلومات الواردة في هذا المصنف للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات المترجمة إلى جانب مؤلف وناشر النص الأصلي.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمّ بدعم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر نسخ المواد الواردة في هذا المصنف كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا المصنف، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، الإسكندرية، 21526، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org و hala.essalmawi@bibalex.org

هذا البحث المترجم نشر على موقع المكتبة لإتاحة المعرفة www.bibalex.org/a2k

هذه الترجمة تأتي في إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتاوا، كندا، إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانات المادية.

مقدمة

قبل الانخراط في موضوعات إتاحة المعرفة، لا بد أن يطلع القارئ على معوقات النفاذ إلى المعرفة، وكذا ماهية المعرفة التي يحرم من النفاذ إليها كثيرٌ من شعوب الدول النامية، ودور موضوعات حقوق الملكية الفكرية في هذا الشأن.

وعلى تلك الخلفية، فقد سعى القائمون على مشروع وموقع إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية إلى تجميع المصادر الممكنة التي تمثل أهمية لعامة المطلعين على تلك الموضوعات والجمهور المستهدف من متحدثي اللغة العربية. وعلى ضوء ندرة الكتابات والأوراق البحثية باللغة العربية في تلك المجالات، فقد لجأت المكتبة إلى ترجمة بعض المصادر، ومن هنا جاءت فكرة ترجمة بعض الدراسات والأوراق المنشورة على مواقع الكونو (QUNO) وكياب (QIAP) وأيفل (eIFL) وإبليدا (EBLIDA).

ويمثل الدليل الذي بين يدينا أحد إصدارات المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق، والذي صدر مخاطباً أمناء المكتبات المنوط بهم مراجعة رخص الإصدارات الالكترونية. ويقدم هذا الدليل شرحاً تفصيلياً لنصوص الرخص التي بموجبها يمكن النفاذ للمحتوى في البيئة الرقمية، مفسراً إياها ومحددراً من العثرات التي يمكن الوقوع فيها عند التفاوض لتوقيع مثل هذه الرخص. ونرجو أن يكون هذا الدليل مرشداً لكل من يستخدم التراخيص الرقمية أو مهتم بهذا المجال.

هالة السلماوي

مارس 2009

شكر وتقدير

شكر خاص إلى إدارة النشر بمكتبة الإسكندرية، وخاصة أعضاء الضبط اللغوي على الجهود المتميز الذي بذلوه في مراجعة الجوانب اللغوية لكافة المقالات التي تضمنها هذا الدليل. وأخص بالذكر مديرة الإدارة و السادة أحمد شعبان وأمنية نوح ويريهان فهمي وعمر حاذق.

ترخيص الموارد الرقمية
كيفية تفادي العثرات القانونية
الطبعة الثانية
2001

إيمانويل جيفارا

المحتويات

أولاً: المقدمة

ثانياً: حقوق المؤلف في مقابل الترخيص

ثالثاً: إطار الرخصة

رابعاً: شرح البنود

خامساً: البنود التي ننصح بتفاديها

سادساً: بنود لابد من مراجعتها و توخي الحرص منها

سابعاً: المراجع و مراجع إضافية

ملحوظات خاصة بالطبعة الثانية

قامت إيمانويل جيفارا - ماجستير في القانون- بتأليف وتحديث هذا الدليل لمشروع منبر مستخدم حقوق المؤلف الأوروبي، 1996-1999 (ECUP+) ومشروع منبر مستخدم حقوق المؤلف في أوروبا الوسطى والشرقية، 2000-2001 (CELIP) وهما مشروعان تمولهما المفوضية الأوروبية. وقد قام المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBLIDA) بتنسيق هذين المشروعين. وكانت الطبعة الأولى قد صدرت في شهر نوفمبر عام 1998، وظهرت الطبعة الثانية في شهر سبتمبر 2001. وكانت أهداف مشروع ECUP+ زيادة الوعي وتشجيع الحوار بخصوص قضايا حقوق المؤلف بين أمناء المكتبات وأصحاب الحقوق، مع وضع بنود لرخصة نموذجية للحصول على المعلومات الإلكترونية واستخدامها ولتأسيس جهة تنسيق لحقوق المؤلف.

أما أهداف مشروع CELIP فكانت التوسع في منبر ECUP+ ليضم قضايا الترخيص في أوروبا الوسطى والشرقية من خلال تنمية المهارات المهنية لأمناء المكتبات والعاملين في مجال المعلومات.

المقدمة

في بيئة المصنفات المطبوعة يشتري أمين المكتبة الكتب التي تتاح للمستخدمين بشكل مقيد. فبعد شراء الكتاب، يصبح ملكًا للمكتبة إلى الأبد. أما في بيئة المصنفات الرقمية، فيتوقع في الكثير من الأحيان من أمين المكتبة أن يقوم بشراء النفاذ للنسخة الإلكترونية لفترة زمنية محددة وبموجب شروط معينة للاستخدام. وكثيرًا ما يتم النفاذ (access) عن طريق الرخصة، والرخصة هي التفويض الرسمي للقيام بأمر ما يعد دونها أمرًا مخالفًا للقانون. وعادة ما يتم تنظيم الرخص من خلال قانون العقود، وتعتمد درجة النفاذ إلى الدورية الإلكترونية واستخدامها المسموح به بشكل كبير على الشروط والبنود التي تم التفاوض بشأنها في الرخصة الخاصة بمنتج محدد.

وعندما يقوم صاحب حقوق المؤلف (وهو في الكثير من الحالات الناشر) بإرسال اتفاقية رخصة، ينبغي الأخذ في الاعتبار أنها في حقيقة الأمر دعوة للتفاوض بشأن البنود والشروط التي يمكن استخدام المنتجات المعرفية بموجبها. وعادة ما يقوم صاحب حقوق المؤلف بإرسال الرخصة النموذجية للمكتبة والتي يجب أن تقرأ بعناية، وإدخال التعديلات الضرورية، ثم يعاد إرسالها للمالك مرة أخرى موضحًا بها الشروط التي بموجبها ترغب المكتبة في التعاقد.

وغالبًا ما تصاغ الرخص من قبل المحامين، وكثيرًا ما تكتب باللغة الإنجليزية. أي أن اللغة المتخصصة المستخدمة قد لا تكون لغة مألوفة لأمناء المكتبات، وغير مشجعة على القراءة بل وقد تكون صعبة الفهم. إلا أنه مع تزايد إتاحة الموارد في شكلها الإلكتروني بالمكتبات، أصبح فهم ما يتم الاتفاق عليه ضروريًا.

إن الإخفاق في التوقيع على البنود والشروط أو تجاهلها لا يبطل الشروط ذاتها، كما أنه لا يمنع تطبيقها ونفاذها. بل إن استخدام المنتج أو الخدمة عقب تلقي الإخطار بالبنود والشروط كثيرًا ما يفسر بأنه قبول للبنود والشروط، وقد تجد المكتبة نفسها ملزمة بها.

وقد تم تأليف هذا الدليل الخاص بالتراخيص لمساعدتك على فهم معنى البنود المتكرر إدراجها في الرخصة

وعواقبها.

حقوق المؤلف مقابل الترخيص

ظل أمناء المكتبات والمنظمات التي تمثلهم لسنوات طويلة يجادلون بأن الاستثناءات الحالية لأمناء المكتبات ومستخدميها والتي يكفلها القانون ينبغي أن تتسع لتغطي استخدام الموارد الإلكترونية أيضاً.

إن استخدام الرخص ومن ثم اللجوء إلى قانون العقود لتنظيم عملية استخدام الموارد الرقمية، قد أدى إلى التساؤل حول وضع الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف القائمة. فقانون العقود يسوده مبدأ حرية التعاقد، أي أن أطراف العقد يتمتعون بحرية التفاوض في شروط استخدام المواد المحمية بموجب حقوق المؤلف أو حتى التنازل عن الحقوق التي يكفلها لهم قانون حقوق المؤلف.

ولا مانع في هذا طالما أن من يقوم بهذه المفاوضات هي أطراف متساوية. أما في حالة المواد المحمية بموجب حقوق المؤلف فيجب أن نتذكر أن أحد الطرفين له حق استثنائي (حق احتكاري) على المادة، بينما يتطلب الطرف الآخر، وهو في هذه الحالة المكتبة، إتاحة المصنف لتحقيق مهمته.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكتبات ليست دائماً على وعي كامل بحقيقة أن الرخص قد توقف الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف، وأنه مع قيام المكتبة بالتوقيع على الرخصة، فإنها تتنازل عن حقوقها القانونية بموجب التشريعات الوطنية لحقوق المؤلف. ويظل العالم القانوني منقسماً حيال وضع الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف ومسئوليات الحكومات في هذا المجال. لذا، فإننا ننصح كل من يقوم بالتفاوض للحصول على رخصة من تلك الرخص أن يقوم بإدراج البند التالي:

"ستعمل الرخصة على استكمال ومد حقوق المرخص له بموجب تشريع حقوق المؤلف الوطني، وما من بند في هذه الرخصة يعتبر بمثابة تنازل لأي من حقوق المرخص له القانونية من وقت لآخر بموجب هذا التشريع أو أي من التعديلات التشريعية".

وبعد هذا البند إجراءً وقائياً يضمن عدم إبطال الرخصة لأي من الحقوق القانونية التي يمنحها قانون حقوق المؤلف الوطني.

إطار الرخصة

تتكون اتفاقية الرخصة بشكل عام من البنود التي تتناول:

- الأطراف
- بنوداً تمهيدية
- تفسير الاتفاقية
- التعريفات

○ اختبار القانون الحاكم للرخصة

- الاتفاقية
- الحقوق الممنوحة بموجب الترخيص
- قيود الاستخدام
- مدة سريان الاتفاقية والانتهاة
- تسليم وإتاحة المواد المرخصة
- رسوم الترخيص
- التزامات المرخص له (المكتبة)
- التنفيذ والتقييم
- الضمانات، الالتزامات، التعويضات
- القوى القاهرة
- التنازل
- الملاحظات
- تسوية النزاعات
- الجداول الزمنية
- التوقيعات

وبدلاً من استخدام كلمتي المرخص له والمرخّص، فضلنا استخدام "المكتبة" للإشارة إلى المرخص له، و"الناشر" للإشارة إلى المرخّص. كما لن نقوم بمناقشة كل البنود بالتفصيل، حيث إن بعضها واضح المعنى.

شرح بنود الاتفاقية

البنود التمهيدية

بعد تقديم التفاصيل عن أطراف العقد، هناك عادة مجموعة من البنود التي تعرف ببنود تمهيدية. وهي بنود تقدم ملخصاً سريعاً عما يفترض تحقيقه من خلال العقد. وهذه البنود ليست في الواقع جزءاً من العقد نفسه. فدورها هو مجرد تقديم بيان مختصر بأهداف الأطراف المعنية، وتوضيح السياق الواقعي الذي تم كتابة العقد فيه في الأصل. وقد تستخدم هذه البنود في المستقبل، إذا ما تطلب وجود تفسير للعقد نتيجة لظهور نزاع ما.

تفسير الاتفاقية

التعريفات

إن الصياغة القانونية تتطلب استخداماً دقيقاً للألفاظ. ومن ثم إذا ما كانت المفاهيم معقدة أو تتطلب بعض الوقت لشرح عبارة قصيرة، فيتم اختيار كلمة على سبيل الاختزال للدلالة على هذه المفاهيم. وهناك ميل إلى تصفح البند التفسيري تصفحاً سريعاً، إلا أنه من الضروري عدم تجاهل التعريفات. فأي تغيير طفيف في معنى تعريف ما قد يكون له كبير الأثر في العقد برمته. وكذلك، فإذا ما تم إدخال مفاجأة غير سارة في العقد، فمن المرجح أنه سيتم تقديمها في هذا البند.

اختيار القانون

من البنود الأساسية في هذا الجزء بند القانون الوطني الذي يتم اختياره لتفسير بنود الرخصة والمحكمة المختارة لرفع دعوى ضد الناشر أو المكتبة. وتختار غالبية من الرخص القانون الوطني الأنسب للناشر. ومن وجهة نظر التكلفة، فإنه من الأفضل أن يتم تعديل هذا البند إلى تحديد القانون والمحاكم التي تناسبك أنت أكثر أو تناسب كلا الطرفين. وإلا ستجد نفسك في نهاية المطاف خاضعاً لقانون الولايات المتحدة على سبيل المثال، وذلك لتفسير الرخصة الخاصة بك، وتضطر إلى السفر إلى محكمة في الولايات المتحدة للدفاع عن قضيتك.

الاتفاقية

الاتفاقية هي جوهر العقد، وتلخص ما يتم شراؤه أو توفيره مقابل الثمن المحدد. ويجب أن تتم صياغة الاتفاقية بشكل واضح وباستخدام مصطلحات غير مبهمه. فالأمور التي يتم التعبير عنها بصيغة الرغبات أو الأمنيات لا تعد ملزمة، والأهم من ذلك أنه من الضروري أن يحدد الاتفاق بدقة ما يتم شراؤه مقابل المبلغ الذي يتم دفعه. أي أن أي شيء لن يتم تضمينه لن يتم توفيره في إطار الثمن المحدد؛ ومن ثم قد تضطر إلى التفاوض من أجله مقابل رسوم إضافية.

الحقوق الممنوحة بموجب الرخصة

إن البنود المدرجة تحت هذا العنوان تحدد ما يحق لك أن تفعله بالمواد المرخصة. ويجب أن تتأكد هنا من أن تضيف إلى القائمة كل الأنشطة التي تود القيام بها أو التي تود أن يتاح للمستخدمين القيام بها باستخدام المواد المرخصة. أما ما لم يأت ذكره هنا فلن يكون مسموحاً به، إلا إذا ما تمكنت من إعادة مفاوضة الرخصة، أو شراء حقوق إضافية لاحقاً بموجب رخصة إضافية. وقد تطول قائمة الأنشطة أو تقصر طبقاً لرغبتك، وتعتمد فقط على مقدار ما تستطيع دفعه. ويجب أن تراعي أنه لا ينبغي لك أن تتفاوض بشأن الحقوق القانونية التي تملكها فعلاً بموجب قانون حقوق المؤلف الوطنية الخاصة بك أو بموجب المعاهدات الدولية (انظر أيضاً الجزء الخاص بـ"حقوق المؤلف مقابل الترخيص" وبخاصة البند المقترح لتأمين هذه الحقوق القانونية). بل إن هذه الحقوق لا يفترض أن يأتي ذكرها في الترخيص، إلا أن الكثير من أمناء المكتبات يفضلون ضمها إلى الرخصة كشكل من أشكال "إنعاش الذاكرة".

إن التعريف الخاص بالمستخدمين المخول لهم والأماكن التي يمكن الحصول على المواد المرخصة منها يعد ذا أهمية قصوى في ضوء هذا الجزء.

ويقوم الناشر عامة بتصنيف المستخدمين المخول لهم إلى "مستخدم مخول له" (Authorized Users) و"مستخدم عابر" (Walk-in Users). إلا أن المعنى المقصود من هذين التعبيرين يتباين تبايناً كبيراً من رخصة إلى أخرى.

وقد عارضت المجموعة المعنية بالتوجه والإدارة (ECUP¹) استخدام هذا التقسيم بين "المستخدم المخول له" و"المستخدم العابر"، حيث اعتبر تقسيماً مثيراً للإرباك. و"المستخدمون العابرون" لهم أيضاً صلاحية استخدام المواد المرخصة، وإن كانت في الكثير من الحالات لا تطابق صلاحية المستخدمين المخول لهم.

ومن التقسيمات الأكثر شمولية تصنيف المستخدمين إلى "أعضاء" في مؤسسة ما، و"غير الأعضاء". ويمكن تقسيم "غير الأعضاء" إلى "مستخدمين عابرين مسجلين" (Registered Walk-in Users) و"مستخدمين عابرين غير مسجلين" (Unregistered Walk-in Users) -على سبيل المثال زوار المكتبة العامة- و"المستخدمين المسجلين عن بعد" (Registered Remote Users). وفي النهاية لا يهم المسميات التي تطلق على المستخدمين، طالما أن التعريفات تغطي مجموعة المستخدمين التي تود توفير إمكانية إتاحة المادة لهم.

ويمكن تعريف الأعضاء والمستخدمين العابرين المسجلين والمستخدمين المسجلين عن بعد والموقع طبقاً لما يلي:

¹ تم تشكيل المجموعة القيادية لمشروع ECUP لتنسيق نتائج مشروع ECUP+ وتقييمها. ويمكن الحصول على قائمة بأعضاء المجموعة القيادية على موقع <http://www.eblida.org/ecupinfo.html>

أعضاء المؤسسة: وهم موظفو المؤسسة أو معتمدون من قبلها بالإضافة إلى طلاب تلك المؤسسة ممن لديهم إذن بالدخول إلى الشبكة الآمنة والذين تم منحهم كلمة السر أو غيرها من أشكال التحقق من التصريح (Authentication).

المستخدمون العابرون المسجلون: وهم أعضاء من عامة الجمهور ممن تم تسجيلهم من خلال التسجيل المفتوح بوصفهم مستخدمين مصرحاً لهم باستخدام خدمات المكتبة، ولديهم إذن بالدخول إلى الشبكة الآمنة من خلال أجهزة الحاسب الموجودة بالمكتبة والذين تم منحهم كلمة سر أو غيرها من أشكال التحقق من التصريح.

مستخدمون عابرون غير مسجلين: وهم أعضاء من عامة الجمهور ممن لم يتم تسجيلهم بصفتهم مستخدمين لخدمات المكتبة، ولديهم إذن بالدخول إلى الشبكة الآمنة من خلال الأجهزة الموجودة بالمكتبة لأغراض محددة يتم تعريفها في هذا الاتفاق.

مستخدمون مسجلون عن بعد: وهم مؤسسة أو أفراد من العامة مسجلون بصفتهم مستخدمين مصرحاً لهم باستخدام خدمات المكتبة ولهم إذن بالدخول إلى الشبكة الآمنة من خارج المكتبة.

الموقع: وهو مباني المكتبة وغيرها من الأماكن التي تتيح للأعضاء العمل والدراسة، بما في ذلك بدون تحديد قاعات الإقامة، والمسكن، والمنازل الخاصة بالأعضاء.

أما القائمة التالية فسوف تعطيك فكرة عن أنواع الحقوق ومداها والتي يمكن ضمها في الرخص التجارية الحالية:

حق:

- الدخول إلى خادم شبكة الناشر (server).
- حفظ المواد المرخصة محلياً.
- دمج المواد المرخصة في البنيات التحتية وخدمات المعلومات الخاصة بالنظام المحلي.
- فهرسة المواد المرخصة.
- جعل المواد المرخصة متاحة لأعضاء المؤسسة على الموقع لأغراض البحث والتدريس والدراسة الخاصة.
- السماح لأعضاء المؤسسة بطباعة المقالات الفردية و/أو تنزيلها لأغراض البحث والتدريس والدراسة الخاصة.
- توفير إمكانية الدخول إلى والسماح بالنسخ للمستخدمين العابرين المسجلين لأغراض البحث والتدريس والدراسة الخاصة.
- السماح بعمليات النسخ وضم النسخ (في شكلها المطبوع أو الإلكتروني) في محتويات المقررات.

وتظل الاستعارة بين المكتبات (Inter-library Loan) وتسليم الوثائق الإلكترونية (Electronic Document Delivery) من الموضوعات الشائكة. فاستعارة المواد المطبوعة بين المكتبات نشاط معترف به في عالم النشر. أما في البيئة الإلكترونية، فإن مصطلح الاستعارة بين المكتبات والنشاط ذاته من القضايا التي تثير الكثير من النزاعات. فقد حاول

كل من أمناء المكتبات والناشرين الوصول إلى اتفاق جماعي بشأن هذه القضية لسنوات طويلة. ومن العوائق التي تقف أمام التوصل إلى اتفاق الافتقار إلى تعريفات واضحة تصف كيف يود أمناء المكتبات إتاحة الموارد الموجودة بمكتباتهم.

ويعد العمل على التمييز بين استعارة الوثائق المطبوعة بين المكتبات واستعارة الوثائق الإلكترونية بين المكتبات ذو أهمية بالغة. فأولاً، يقترح مصطلح الاستعارة بضرورة إرجاع المادة في وقت ما. ولا ينطبق هذا إلا على الكتب الخاصة بالبيئة المطبوعة، وليس على المواد في البيئة الإلكترونية. ومن المصطلحات التي قد تغطي هذا النشاط بشكل أكثر دقة تعبير مشاركة الموارد بين المكتبات والاستخدام بين المكتبات (Inter-library Resource Sharing and Interlibrary Use). وطالما أن هذا ينحصر في مشاركة المعلومات بين المكتبات وليس مع طرف ثالث، يمكن استخدام هذه المصطلحات بالإضافة إلى تعبير تسليم الوثائق إلكترونياً (Electronic Document Delivery) للمستخدم النهائي (الطرف الثالث).

ولم تتخذ الاستعارة بين المكتبات في البيئة الإلكترونية موضوعاً للبحث المستفيض، فالأبحاث المتوفرة في مجال تسليم الوثائق الإلكترونية أكثر كثيراً. ومن المطبوعات المفيدة للغاية التحليل المقارن لمشكلات حقوق المؤلف في تسليم الوثائق إلكترونياً والذي ألفه بيرينت هوجنهولتز وديرك فيسر². ويأتي هذا المؤلف نتيجة لدراسة بتكليف من DG XIII (المعروف الآن بمجتمع المعلومات الرقمية) التابع للمفوضية الأوروبية، وذلك لتحليل قوانين حقوق المؤلف ومقارنتها في الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة التي تعرف اختصاراً بدول الإفتا (EFTA) فيما يتعلق بتسليم الوثائق إلكترونياً. وكان من نتائج التحليل المقارن غياب الإرشادات التشريعية والقضائية مما جعل التعريف الدقيق لوضع حقوق المؤلف في مجال تسليم الوثائق إلكترونياً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، في الكثير من الدول الأوروبية.

ومن الواضح أن إيجاد حلول قانونية مرضية لجميع الأطراف سيتطلب بعض الوقت. وفي غضون ذلك، فإن محاولة أمناء المكتبات والناشرين لفهم مواقف بعضهم البعض لإيجاد حلول قابلة للتطبيق من خلال تعريف الأنشطة التي يودون القيام بها بأدق شكل ممكن تعد بالغة الأهمية. ولن يساعد هذا صانعي القرار فحسب في العمليات التشريعية، وإنما يساعد أيضاً أمناء المكتبات والناشرين في مفاوضاتهم للحصول على الموارد الإلكترونية بثمن زهيد.

القيود المفروضة على الاستخدام

وتعمل هذه البنود على تعريف ما لا يسمح لك بعمله عند استخدام المواد المرخصة، ومن أكثر هذه القيود شيوعاً:

- النسخ المنظم أو بكميات كبيرة
- إعادة التوزيع أو البيع أو الإعارة أو الترخيص لطرف ثالث (طرف آخر غير المتعاقد)
- التزويد المنظم أو التوزيع في أي شكل لأي شخص غير أعضاء المؤسسة

مدة سريان الرخصة والانتهاء

المدة

إذا لم يكن هناك بند خاص ببداية الترخيص، فتعد الاتفاقية سارية منذ تاريخ توقيعها. ولكن لتفادي سوء التفاهم، يتم عادة إضافة بند يتناول هذه النقطة يتم فيه تحديد تاريخ بداية مختلفة للعمل بالاتفاقية عن تاريخ توقيع العقد، ولا يوجد سبب يمنع كون هذا التاريخ سابقاً لتاريخ التوقيع إذا ما رغبت الأطراف المعنية في ذلك.

ومدة سريان الرخصة هي الفترة التي يجب على الناشر خلالها إتاحة المادة ويجب على المكتبة القيام بالدفع في المقابل. ولا يمكن "إلغاء" الرخصة إلا قبل نهايتها إلا إذا كان هناك انتهاك واضح للرخصة، أو إذا كان هناك بند يسمح بالإنتهاء المبكر (كأن يقع حدث معين، على سبيل المثال، عدم الوفاء بالتزامات المالية، أو إعلام أحد الطرفين الآخر بإخطار محدد المدة).

ويمكن أن تطول مدة سريان الرخصة أو تقصر، ويمكن دائماً تجديدها حسب قرار الأطراف المعنية. ولتحري الدقة، ينبغي تحديد تاريخ انتهاء الرخصة بشكل صريح بدلاً من مدة سريان الرخصة. ومن الممكن الحصول على رخصة تسري لفترة غير محددة ويمكن إنهاؤها بموجب إخطار محدد المدة.

الانتهاء

وينبغي للرخصة دائماً أن تحتوي على مصطلحات تحدد الآليات أو الظروف التي يجب إنهاء الرخصة بموجبها. وهذا لحماية المكتبة من الوقوع في مأزق التوقيع على عقد يلزمها بالدفع مقابل منتجات معرفية أو خدمات توقف الناشر عن توفيرها بالشكل اللائق أو التي لم تعد المكتبة تريدها.

ووفقاً للقواعد القانونية العامة، يمكن إنهاء عقد ما في أي وقت من الأوقات من واقع إخطار إذا ما تخلف الطرف الآخر من خلال الإخفاق في الوفاء بأي من التزاماته. ولا ينطبق هذا إلا في حالة وجود انتهاك خطير لبند العقد.

إن توفير آلية تمنح الطرف المنتهك فرصة لمعالجة الإخفاق في الوفاء بالتزاماته يعد من الحلول العملية. والفترة الشائعة هي ثلاثون يوماً من الحصول على إخطار مكتوب يفيد هذا. فإذا ما تم معالجة الإخفاق خلال الفترة المحددة، لا يقع الإنهاء. أما إذا ما وقع الإنهاء نظراً لإخفاق الناشر في الوفاء بالتزاماته، فمن العدل أن يعيد الناشر للمكتبة جزءاً من رسوم الرخصة والتي تمثل مدة السريان المدفوعة لكنه غير منقضي المدة. وينبغي إضافة هذا الشرط في فقرة انتهاك العقد.

النفاز الدائم

قد يتطلب الأمر الإبقاء على سريان بعض الشروط المعينة بعد انتهاء الاتفاقية. ومن الشروط بالغة الأهمية إمكانية النفاذ الدائم للمادة المرخصة. وينبغي أن ينطبق هذا في حالة انتهاء الرخصة بسبب انقضاء مدة سريانها أو في بعض الظروف المعينة مثل الإخلال بالعقد. ولا يتم منح النفاذ الدائم بشكل تلقائي. ويجب إضافة شرط بهذا المعنى في الرخصة. وفي كلتا الحالتين ينبغي على المكتبة مطالبة الناشر بتوفير الإتاحة الدائمة للمادة المرخصة بموجب الرخصة، سواء من خلال خادم شبكة الناشر أو من خلال طرف ثالث أو من خلال تزويد المكتبة بالملفات الإلكترونية.

سواء تم إنهاء الرخصة بسبب إخفاق الناشر أو المكتبة في الوفاء بالتزامات أي منهما، ينبغي منح النفاذ الدائم لهذا الجزء من المادة المرخصة التي حصلت عليها المكتبة بحق قانوني إلى حين وقوع الانتهاك. وعادة لا يمنح الناشر النفاذ الدائم إلا بشرط أن تستمر المكتبة في الوفاء بالتزاماتها طبقاً للمفاوضات المتفق عليها بموجب الرخصة، مع مراعاة القيود المفروضة على الاستخدام والتعديلات والأمن.

التسليم والنفاذ إلى المواد المرخصة

من المهم الالتزام بالدقة بقدر الإمكان فيما يتعلق بتاريخ تسليم المواد المرخصة، وتكرارها وشكلها والوسط الخاص بها (media). ولعله من المسلم به أن الوسط الخاص بالمادة يجب أن يتخذ شكلاً يتيح للمكتبة النفاذ إليه واستخدامه، وذلك لتفادي مخاطر النزاع اللاحقة. وينبغي على الرخصة أن تحدد بوضوح ماهية هذه الأشكال. أما في حالة عدم وصول المواد في الموعد المحدد، يتاح للناشر مدة ثلاثين يوماً لمعالجة هذا الانتهاك للاتفاقية (انظر البند الخاص بانتهاء العقد). ومن الأفضل وضع هذه التفاصيل في جدول زمني، بدلاً من وضعها في البنود الأساسية في الرخصة.

وفي حالة رغبتك في الحصول على نسخة إلكترونية قبل موعد وصول النسخة المطبوعة أو في ذات الوقت، يمكن في هذه الحالة إضافة بند بهذا المعنى في الرخصة. أما في حالة سحب أجزاء من /أو عدم مواصلة النفاذ للمواد المرخصة أو إيقاف العمل بالرخصة، فمن الأفضل وجود شرط ينص على أنه من حق المكتبة مطالبة الناشر بدفع تعويض عن تلك النسبة من الرسوم والتي تمثل ثمن المادة المرخصة والتي تم سحبها أو إيقاف النفاذ إليها.

وسوف تجد تحت هذا البند/العنوان³ أيضاً بنوداً تتعلق بنفاذ المواد المرخصة، ومنها على سبيل المثال تسليم شفرات الدخول (access codes)، والسعة المناسبة (adequate capacity)، وسرعة تدفق (بانديث) الخاصة بخادم شبكة (server) الناشر لدعم استخدام المكتبة، إلخ.

³ التسليم و النفاذ إلى المواد المرخصة (المراجع).

رسوم الترخيص

يمكن أن تذكر رسوم الترخيص في أحد البنود الأساسية أو في جدول منفصل. ويجب التأكد من أن تكون رسوم الترخيص رسوماً شاملة، أي تشمل كافة الخدمات والأعمال التي يقدمها الناشر، وتشمل أيضاً كافة الضرائب بما فيها ضرائب المبيعات والاستخدام أو ما شابه من ضرائب. وهذا من شأنه تفادي التكاليف الخفية التي يتم فرضها في مراحل لاحقة، كما ينبغي أيضاً إضافة ميعاد دفع رسوم الترخيص ومكان دفعها على دفعات، وكذلك قيمة كل دفعة.

التزامات المكتبة

وهذا الجزء ذو أهمية كبيرة للناشرين، فستجد هنا بنوداً تنص على أن المكتبة تلتزم بأنها هي وروادها لن يُقدموا على خرق لحقوق المؤلف أو أي حقوق ملكية أخرى من خلال -على سبيل المثال لا الحصر- التعديل أو الاقتباس أو التحويل أو الترجمة أو عمل مصنوعات مشتقة من المواد المرخصة أو أجزاء منها.

كما تلتزم المكتبة أيضاً بأنها ستستخدم أو تسمح لروادها باستخدام المواد المرخصة بما يتفق مع البنود والشروط المنصوص عليها في الترخيص.

وينبغي على المكتبات توخي الحذر لأي بند يضع مسؤولية غير معقولة على المكتبة عن أفعال لا يتم القيام بها اتساقاً مع الترخيص، ومنها على سبيل المثال أفعال لا تقع في إطار سيطرة المكتبة المباشرة. ففي حالة وقوع انتهاك ما، من المفترض أن تكون المكتبة مطالبة بإبلاغ الناشر بأي شكل من أشكال الانتهاك التي قد تلحظها، وأن تقوم المكتبة بالتعاون مع الناشر لمنع المزيد من إساءة الاستخدام. وعلى الرغم من أنه لا ينبغي وضع مسؤولية الانتهاك التي يرتكبها مستخدم مخول على عاتق المكتبة، إلا أنه من العدل أن تتحمل المكتبة المسؤولية القانونية في حالة تغاضيها عن انتهاك أو تشجيعها له بعد قيام الناشر بإخطارها بهذا الانتهاك.

الضمانات والتعويضات

إن الضمان هو إقرار أو بيان بأن حقائق بعينها صحيحة. وتشمل الضمانات الهامة أن السلع و/أو الخدمات سوف تقدم كما تم التعهد في الاتفاق. ومن الضمانات الضرورية للمكتبة أن الناشر هو المالك لحقوق الملكية الفكرية للمادة المرخصة، وله سلطة منح الترخيص. أما إذا لم تتضمن الرخصة بنوداً خاصاً بالضمانات أو كان بند الضمانات مبهماً، فقد ينتهي الأمر بالمكتبة في هذه الحالة إلى أن تدفع مرتين، فتدفع مرة للناشر ومرة أخرى للشخص الذي يدعي امتلاك حقوق الملكية الفكرية. وعادة ما يكون هذا الشخص هو المؤلف.

وبند الضمان المبهم هو بند يقول إن الناشر هو مالك حقوق المؤلف في المادة المرخصة "على حد علمه"، وتُحمل هذه الكلمات "على حد علمه" عبء الإثبات الثقيل على عاتق المكتبة. فكيف يمكن للمكتبة أن تعرف ما يدور بذهن الناشر؟ فإذا كان الناشر في حقيقة الأمر يعتقد -وإن كان مخطئاً في اعتقاده- أنه مخول له أن يمنح الرخصة، فإن ذلك لا يمثل أي

عزاء للمكتبة عندما تواجه مؤلفًا غاضبًا يطالب بتعويض نظير انتهاك حقوقه. ومن ثم فإن الضمان الواضح هام وضروري للغاية. فمن المرجح أنك لن تشتري سيارة من شخص ليس لديه الاستعداد بأن يقر بأنه يملك ذات السيارة التي يقوم ببيعها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المهم أيضًا للمكتبة أن تحصل على تأكيد بأن الناشر سوف يحتفظ بحقوق الملكية الفكرية طوال مدة سريان الرخصة. فالمكتبة بحاجة إلى معرفة أن الناشر المانح للترخيص له سلطة منح الترخيص طيلة فترة سريان الاتفاقية، وإلا فقد تجد المكتبة نفسها مضطرة لشراء رخصة جديدة من مالك جديد.

وقد تجادل الناشران فيما بينهم بأن هذا أمر غير واقعي بسبب عمليات الدمج والتوسع المتكررة في مجال النشر. ومثل هذا النوع من الجدل لا يدرك ما يحدث لحقوق الملكية الفكرية في مثل هذه المعاملات التجارية السابق ذكرها.

فعند حدوث عملية دمج، يندمج المتعاقد الأول (المبدع الأصلي/ الناشر) مع هيئة أخرى لتشكيل كيان مركب جديد، ولا تضيع حقوق الملكية الفكرية التي كان يملكها المتعاقد الأول (ومن ثم لا يتم انتهاك الضمان) حيث يحتفظ الكيان المركب الجديد بهذه الحقوق ويستمر في التزامه بالعقود القائمة محل الناشر الأصلي.

وعلى خلاف ما سبق، ففي حالة التوسع لا يوجد تغيير في حالة المتعاقد الأول الملتمزم بالضمان -وإنما فقط في الملكية- ومن ثم لا يحدث نقل لحقوق الملكية الفكرية (وبالتالي لا يحدث انتهاك لها). أي أن الحقوق تظل في حوزة المتعاقد الأول.

ويرتبط مع شرط الضمان ما يعرف بالتعويض، وهو موافقة أحد الطرفين على تأمين الطرف الآخر أو تعويضه ضد وقوع الخسائر أو المصروفات الناتجة عن الفشل في القيام بما ينص عليه العقد. ومن أهم أشكال التعويض الذي يجب توافره للمكتبة هو التأمين ضد أفعال طرف ثالث بشأن حقوق الملكية الفكرية المرخصة. وينبغي وضع صيغة التأمين بحيث تغطي كافة أشكال الخسارة والضرر والتكاليف والمطالب والمصروفات المترتبة. ولا يجب قصرها على سبيل المثال على تكاليف الرخصة حيث إن المطالب الناشئة عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية وتكاليف الدفاع في مثل هذه الدعاوى قد تفوق بكثير المبلغ الذي قامت المكتبة بدفعه في الأصل كحق الانتفاع بهذه الحقوق.

ومن الأمثلة على بند الضمان والتعويض ما يلي نصه:

"يضمن الناشر للمكتبة بأنه مالك الحقوق الكاملة وسلطة منح الترخيص للمكتبة، وأن قيام المكتبة باستخدام المادة المرخصة فيما يتسق مع الاتفاق المبرم لا يعد انتهاكًا لحقوق أي طرف ثالث. كما يتعهد الناشر بالالتزام بتعويض المكتبة عن أية خسائر أو أضرار أو تكاليف أو مطالب أو مصروفات تنشأ عن مثل هذا الانتهاك سواء كان واقعيًا أو مزعومًا. وهذا الالتزام ساري المفعول حتى بعد انتهاء الترخيص أيًا كان شكل هذا الانتهاء. إلا أن هذا التعويض لا ينطبق في حالة قيام المكتبة بتعديل المادة المرخصة بشكل غير مسموح به في الرخصة".

القوى القاهرة

إن القوى القاهرة هي حالة تقع خارج نطاق سيطرة الأطراف المعنية، ومنها على سبيل المثال نشوب الحروب، أو وقوع الإضرابات، أو الفيضانات، أو انقطاع الطاقة الكهربائية، أو تدمير المنشآت الخاصة بالشبكات، إلخ، وهي أمور لم يكن للأطراف المعنية التنبؤ بوقوعها، ومن ثم تمنع القيام بما ينص عليه العقد. وينص معظم التراخيص على أنه في حالة فشل أي طرف من الأطراف في تنفيذ أي بند أو شرط طبقاً لما تنص عليه الرخصة بسبب وقوع قوى القاهرة، يتم إعفاء هذا الطرف، كما لا يعتبر الفشل في تنفيذ ما ينص عليه العقد في هذه الظروف من قبيل الإخلال بالاتفاق.

التنازل والتعاقد مع طرف ثالث

يعمل التنازل على تمكين طرف من الأطراف من إعفاء ذاته من كافة الالتزامات التي ينص عليها العقد وتحويلها إلى المتنازل إليه. إلا أنه في معظم النظم القانونية لا يمكن التنازل عن العقود التجارية بسهولة. فالسوابق القضائية (case law) في التنازل معقدة للغاية وغير مؤكدة. وبالإضافة إلى ذلك، فكثيراً ما يتاح التعاقد مع طرف ثالث طبقاً للقواعد القانونية العامة، حيث إن الطرف الأصلي في العقد يظل مسؤولاً قانونياً عن أداء المتنازل له. وستجد في غالبية رخص المواقع⁴ الفقرة التالية:

"لا يمكن لأي من الطرفين التنازل عن الترخيص لأي شخص طبيعي أو اعتباري كما لا يمكن لأي من الطرفين التعاقد من الباطن على أي من الالتزامات الموضحة أدناه، دون موافقة مسبقة مكتوبة من الطرف الآخر، وهي موافقة لا يحق الامتناع عنها لأسباب غير مبررة".

وإذا ما رغبت المكتبات في إقامة اتحاد مع وسيط (سواء كان هذا الوسيط كياناً جديداً أو قائماً بالفعل) والذي توكل له مهام بعينها، فيجب في هذه الحالة مراعاة التأكد من قيام الناشر بتقديم موافقة مكتوبة. ومن الأسهل العمل على إضافة إشارة إلى "الموافقة" في متن الرخصة.

وقد يأتي مثل هذا البند بالشكل التالي:

"لا يوجد في هذا الشرط ما يمنع المكتبة من القيام بأي من التزاماتها من خلال وكيل لها".
ومن الضروري هنا تفسير كلمة "وكيل" في قائمة التعريفات في الرخصة، على ألا يكون تعريف الوكيل محددًا بشكل مقيد، بما يسمح للمكتبة ببعض المرونة لإجراء تغييرات لاحقة.

تسوية النزاعات

هناك عدد من السبل لتسوية النزاعات، فيمكن اللجوء إلى القضاء، أو التحكيم أو الخبراء.

⁴ والتي تكون الرخصة فيها محددة بموقع معين مثل مباني الجامعة مثلاً. (المراجع).

التقاضي

لا يقضي بند التحكيم أو الخبير بعدم الحاجة إلى بند واضح خاص بالقانون والذي يحدد النظام القانوني الذي يحكم العقد وتنفيذه وتفسيره، بالإضافة إلى بند يحدد المحكمة التي لها اختصاص النظر في حالة النزاع القانوني.

إن التقاضي من خلال المحاكم الوطنية مناسب للنزاعات الخاصة بالوقائع والقانون، حيث تدفع الدولة راتب القاضي. وقد يقوم أي من الطرفين برفع دعوى التقاضي دون الحاجة إلى موافقة الطرف الآخر. كما أن قرار المحكمة يكون ملزمًا في كافة القضايا، مع وجود إجراءات محددة للاستئناف.

التحكيم

إن التحكيم يمثل تسوية للنزاع من خلال مُحكِّم تُعيَّنه الأطراف بموجب العقد وليس الدولة. ولذا عادة ما يتقاسم الطرفان رسوم المحكم، وهذا الشكل من أشكال تسوية النزاع أكثر خصوصية وأقل رسمية مقارنة بالإجراءات القضائية، على الرغم أنه بدأ يتخذ شكلاً أكثر رسمية. وتعد أحكام المحكم ملزمة لكافة الأطراف ويمكن وضعها موضع التنفيذ من خلال المحكمة، كما أن الاستئناف ممكن أيضاً.

اللجوء إلى الخبير

إن اللجوء لخبير من الإجراءات غير الرسمية حيث يتفق الطرفان من خلال العقد على رفع نزاعات الوقائع إلى خبير يقوم الطرفان بتعيينه وذلك لتسوية النزاع. إلا أن هذه الطريقة ليست مناسبة لأي من النزاعات التي تثير مسائل قانونية. وعادة ما يتقاسم الطرفان رسوم الخبير، وتعد أحكامه الفاصلة ملزمة للطرفين كما يمكن وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ من خلال المحكمة. ولا مجال لاستئناف عند اللجوء لهذه الطريقة من طرق تسوية النزاع، اللهم فيما عدا حالات الاحتيال البين أو الخطأ الجلي.

الجداول

يتم إضافة الجداول الزمنية إلى الاتفاقيات بحيث لا يضيع معنى الاتفاقية أو يصبح مبهمًا بسبب كثرة التفاصيل. وتحتوي هذه الجداول عادة على البنود الأكثر تفصيلاً الخاصة بالرخصة، ويمكن استخدامها "لتثبيت" المواصفات المطولة أو الفنية أو الرسوم البيانية. كما أن الجداول من الأجزاء الأساسية والمكملة للاتفاقية. وينبغي دائماً وجود مادة محددة في البنود الرئيسية عن الوضع القانوني للجداول. وعادة ما تتضمن الجداول في الرخص قائمة بالمواد المرخصة، ومواعيد التسليم، والشكل ووسيلة التسليم، بالإضافة إلى قائمة بالمواقع حيث يمكن استخدام المواد المرخصة.

وعادة ستجد الجداول بعد البنود الرئيسية وقبل توقيعات كل من المكتبة والناشر.

بنود قانونية ينصح بتفاديها

بنود الجهد المعقول وقصارى الجهد*

يوجد في الاتحاد الأوروبي دول تتبع قانون التشريعات اللاتينية (القانون الروماني) ودول أخرى تتبع قانون التشريعات الأنجلو أمريكية (قانون السوابق القضائية). بل إن هذا التمييز بين مفاهيم قانون التشريعات اللاتينية وقانون التشريعات الأنجلو أمريكية قائم حتى بين بعض ولايات الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، نجد أن قانون ولاية لويزيانا يسوده قانون التشريعات اللاتينية، بينما القانون في ولاية واشنطن يحكمه قانون التشريعات الأنجلو أمريكية. وهذا التمييز هام للغاية في عملية تفسير بعض البنود المحددة من الرخصة، وبخاصة التي تعرف ببنود "الجهد المعقول" أو "قصارى الجهد".

وإن تعبير "الجهد المعقول" (reasonable effort) و"قصارى الجهد" (best effort) من العبارات المبهمة. وبشكل عام، فإن الشك في معنى مصطلح حيوي من مصطلحات العقد يجعل البند غير قابل للتنفيذ. كما أن محاكم قانون التشريعات الأنجلو أمريكية، وبخاصة في المملكة المتحدة، لا تحبذ الانشغال بالتخمين فيما يتعلق بمعنى كلمة "معقول". إن الأسعار، والكميات، والوقت، والالتزامات، والأداء من المصطلحات التي يجب بالضرورة التأكد منها.

إن اليقين والنية الظاهرة بشأن معاني المصطلحات يعدان أيضاً مطلباً من متطلبات قانون التشريعات اللاتينية، وإن كان أقل أهمية. فالمحاكم تأخذ بفحوى المعاني التي يمكن للطرفين تحديدها والاتفاق عليها، ولما قد يتوقعه الطرفان من بعضهما البعض في هذا الخصوص.

وينصح بوجه عام بالعمل على تفادي المصطلحات غير المعرفة أو المبهمة مثل مصطلحات "معقول" أو "قصارى الجهد"، فينبغي تعديل هذه المصطلحات أو إبدالها بمصطلحات وشروط أخرى واضحة وغير مبهمة. ومن الأفضل أن يكون واضحاً وضوحاً جلياً -منذ البداية- ماهية الالتزامات، بدلاً من تكبد مصاريف الحصول على قاض لتفسير ما إذا كان أداء محدد معقولاً من عدمه.

بنود عدم الإلغاء

يميل عدد متزايد من أمناء المكتبات لإعطاء الأولوية للحصول على الموارد في شكل رقمي. إلا أن بنود عدم الإلغاء في الرخص تسعى إلى منع المكتبات من إلغاء اشتراكاتها الحالية للمطبوعات، مع الاكتفاء بالاشتراك في النسخة الإلكترونية فقط، أو وضع حد أدنى لعدد الدوريات التي يتم الاشتراك فيها أو ترخيصها. ويعد هذا من قبيل إساءة استغلال وضع **مسيطر**، ولا ينبغي قبوله بل وينبغي حذفه من الرخصة.

* بنود تعتمد على التقدير والحكم الشخصي لأحد الطرفين، وفي هذا السياق المقصود الناشر (المراجع).

بنود عدم إفشاء السرية

تمنع هذه الفقرات الخاصة بالسرية المكتبات من مشاركة وتداول المعلومات الخاصة بالتسجير، واستخدام المعلومات، وغيرها من البنود والشروط الخاصة بالترخيص مع الآخرين. وبخاصة في حالة الاتحاد مع مكتبات أخرى، فإن هذا يمثل مطلبًا غير معقول. وينبغي على الناشرين إعطاء أمناء المكتبات فرصة مراقبة الاستخدام، وجمع المعلومات الضرورية الخاصة بالإدارة لتنمية المجموعات ولمشاركة هذه المعلومات مع الآخرين. ومن الواضح أن جمع بيانات الاستخدام يجب أن يتسق مع القوانين المطبقة بشأن الخصوصية. إلا أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار أن هناك مواقف حيث تشكل مشاركة معلومات بعينها ضررًا على أنشطة الناشرين بشكل جوهري. ومن هنا تأتي أهمية تعريف المعلومات التي تخضع للالتزامات السرية وما هي المعلومات التي يمكن تداولها بشكل حر في الرخصة.

فقرات ذات مدد زمنية مبهمه

من الضروري أن يتم تحديد كل مدة زمنية بوضوح في العقد، فالإشارة غير المحددة إلى الأيام والشهور والسنوات في الاتفاقيات أمر يجب تفاديه. فقد يكون الأسبوع سبعة أيام أو قد يتكون من خمسة أيام عمل. كما قد تمتد السنة لفترة اثني عشر شهرًا متعاقبًا، أو قد تكون ما تبقى من عام محدد. والسبيل السهل لتفادي هذا الأمر هو التعريف الدقيق لليوم والأسبوع والشهر والسنة في قائمة التعريفات.

قائمة بمحاذير توقيع الرخص

لا تقدم على توقيع رخصة إذا ما:

- لم يحكمها قانون ومحاكم البلد الذي تقع به مؤسستك.
- لم تعترف بالحقوق القانونية للاستخدام في ظل حقوق المؤلف.
- لم تمنح النفاذ الدائم للمادة المرخصة.
- لم تشمل على ضمان لحقوق الملكية الفكرية وفقرة خاصة بالتعويض ضد الدعاوي والمطالبات القانونية.
- كانت تُحمل المكتبة المسؤولية القانونية لكل شكل من أشكال الانتهاك التي يقوم بها المستخدم الشرعي.
- كان بها بند عدم إلغاء.
- كان بها بند عدم إفشاء السرية.
- كان بها بنود تعتمد على التقدير والحكم الشخصي لأحد الطرفين مثل بنود الجهود المعقولة وقصارى الجهد.
- كان بها بنود ذات مدد زمنية مبهمه.
- لم تسمح بالتعاقد من الباطن لوكيل.
- لم تكن رسوم الرخصة شاملة لجميع الخدمات المقدمة.

المراجع و مراجع إضافية

وثائق مفيدة تركز على مبادئ الترخيص (باللغة الإنجليزية):

URL: <http://cwis.kub.nl/~dbi/english/license/licprinc.htm>

URL: http://gdz.sub.uni-goettingen.de/tecup/d4-5_1fv.pdf

URL: http://gdz.sub.uni-goettingen.de/tecup/d6-5_4fv.pdf

URL: <http://www.ifla.org/V/ebpb/copy.htm>

URL: <http://www.library.yale.edu/consortia/statement.html>

URL: <http://gdz.sub.uni-goettingen.de/tecup/mou.pdf>

URL: <http://gdz.sub.uni-goettingen.de/tecup/towacons.pdf>

رخص نموذجية

URL: <http://www.nesli.ac.uk/nesli-licence.html>

URL: <http://www.licensingmodels.com>

URL: <http://www.library.yale.edu/~llicense/modlic.shtml>

URL European mirror site: <http://mirrored.ukoln.ac.uk/lib-license/modlic.shtml>

الخاتمة

إن عملية التفاوض للحصول على سعر الرخصة ليس كافيًا للترخيص. نرجو أن يساعدك هذا الدليل عندما تبدأ في التفاوض من أجل رخصة ما، فالوعي بنوعية العثرات والمسائل التي قد تنشأ، يزيد من فرص الحصول على رخصة بشروط أفضل لمؤسستك. وتوفر قائمة المراجع المزيد من القراءات، إلا أنه ينبغي دائماً الحصول على الاستشارة القانونية قبل الإقدام على توقيع الرخصة.

حظاً سعيداً!

إيمانويللا جيفارا

مكتب الأستاذ مارك واتسون جاندي

لندن، سبتمبر 2001

جميع حقوق الطبع محفوظة للمفوضية الأوروبية، لوكسمبورج والمكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق، هولندا.

بتنسيق المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق وبتنسيق المفوضية الأوروبية، مجتمع المعلومات الرقمي، وتطبيقات التراث الثقافي.

للمراسلة عبر البريد

EBLIDA Secretariat

P.O. Box 43300

NL - 2504 AH The Hague

The Netherlands

أو الاتصال عبر الموقع الإلكتروني

www.eblida.org